الصناعة الوطنية ودورها التنموي في العراق

ا.د.عمران بندر مراد م.د.شيماء حسين صالح

قسم الجغرافية كلية التربية ابن رشد للعلوم الانسانية- جامعة بغداد-
Omran.b@ircoedu.uobaghdad.edu.iq
Shaimaa.h@ircoedu.uobaghdad.edu.iq

المستخلص:

تعد فترة تأسيس مجلس الاعمار في العراق عام 1950 الانطلاقة الحقيقية في تبني تخطيط العديد من المشاريع التنموية ومنها الصناعة وتوزيعها جغرافيا نحو المحافظات الفقيرة لتنميتها وتنويع اقتصادياتها، وتعد فترة السبعينات ازدهار الصناعة العراقية وتنبؤ مكانتها في الاسواق الاقليمية والدولية مما ساهم في ازدياد القيمة المضافة وتنويع الوفورات الاقتصادية فضلا عن زيادة فرص العمل للأيدي العاملة وفي جميع المحافظات والتوجه نحو الصناعات الثقيلة ومنها الصناعات الميكانيكية والحديد والصلب والبتروكيمياوية وتعد فترة الثمانينات وما بعدها بداية الانحدار الاقتصادي بسبب الحروب العبثية والحصار الاقتصادي وانتهاء" بالاحتلال الامريكي عام 2003 التدهور الحقيقي لجميع الانشطة الاقتصادية ، وبالتالي اصبح اقتصاد البلد ريعيا اعتمادا على واردات النفط لأكثر من 90% مما زاد من مشاكل البلد وابرزها زيادة حجم البطالة وفتح جميع الاسواق المحلية للمنتوج الاجنبي صناعيا وزراعيا وهنا بفعل عوامل داخلية وخارجية لأضعاف البلد بكافة قطاعاته الاقتصادية.

المقدمة : Introduction

تعد الصناعة قاعدة اساسية للنهضة الاقتصادية واحدى اهم موارد التنمية الشاملة والمعول عليها في رفع مستوى النمو الاقتصادي ومن ثم تنويع اقتصاديات البلدان بالاشتراك مع بقية النشاطات الاقتصادية والخدمية الاخرى وبالتالي زيادة الموارد المالية للدولة والتي تعد القاعدة الاساسية في تطور ونهضة البلد في جميع المجالات وتوفير فرص العمل للقوى العاملة والوصول الى الهدف المنشود وهو ارتفاع مستوى المعيشة والرفاه لأبنائه وعلية فان بحثنا هذا يتناول ضرورة تأهيل وتنمية الصناعة الوطنية وجعلها

مناظرة للصناعة في الدول المتقدمة ليكون لها الدور المهم في تنمية وتنويع ارادات البلد وتعزيز ميزاتها والحد من الاعتماد على الاقتصاد الريعي وهذا ما يهدف اليه البحث .

مشكلة البحث : Research problem

يتصدى البحث للإجابة عن التساؤلات التالية:

ما دور النشاط الصناعي في التنمية الاقتصادية ومساهمته في تنويع واردات البلد وما هي العوامل المؤثرة في تدهور الصناعة الوطنية ما بعد عام 2003 وبالتالي توقف معظم مؤسساتها الصناعية.

فرضية البحث : Research hypothesis

إنَّ النشاط الصناعي يعد قاعدة اساسية في التنمية الاقتصادية في البلد لما يقدمه من وفورات اقتصادية التي تعزز بها موارد البلد فضلا عن دورها في توفير فرص العمل للقوى العاملة ومساهمتها في تعزيز مستوى المعيشة ورفاهية المجتمع .

وعلية سوف يركز البحث في تحليل الموضوعات الاتية :-

1-تطور الصناعة الوطنية ودورها التنموي قبل عام 2003 .

2-تراجع الصناعة الوطنية وتدهورها ما بعد عام 2003.

3-النتائج والمقترحات.

المبحث الاول: تطور الصناعة الوطنية ودورها التنموي قبل عام 2003:-

The first topic: The development of the national industry and its developmental role before 2003

لابد من استعراض مختصرعن تطور الصناعة الوطنية في العراق لإعطاء صورة عن حركة تأسيس المشاريع الصناعية ودرها في تطوير اقتصاديات البلد من خلال مساهمتها في تلبية حاجات الاسواق المحلية وحتى الاقليمية وتوفير فرص العمل وذلك منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام 1921 والتي كانت للتشريعات والقوانين الصادرة عن الجهات الحكومية في هذه الفترة دورا مؤثرا في بناء القاعدة الصناعية للبلد . ويعد قانون رقم (14) لسنة 1929 ذو الاثر الكبير في تطوير الصناعة الوطنية وفي تشجيع المستثمرين المحليين لتوظيف رساميلهم في النشاط الصناعي لما هذا القانون من امتيازات واعفاءات ضريبية عن الرسوم الكمركية للأجهزة والمكائن والآلات الصناعية وحتى

المواد الصناعية المستوردة وعن الاجور والارباح لسنوات ما بين (10-15) سنة مما ساهم في زيادة ونمو المشاريع الصناعية العائدة للقطاع الخاص حيث كان عددها عام 1929 (8)معامل بلغ عام 1945 الى (96) (فيصل ،1984،صفحة23) معمل صناعي وهذا ناتج لدور هذا القانون. وكما يعد تأسيس المصرف الزراعي – الصناعي عام 1936 كمؤسسة مالية مساهمة في تطوير وزيادة النشاط الصناعي من خلال اقراض المستثمرين العراقيين الدور المهم المساند لقانون 1929،وقد تطور دور المصرف بعد انفصاله عام 1945 واصبح مصرف صناعي والذي ازداد رأسماله من نصف مليون دينار الى (3) ملاين دينار عام 1958 (فيصل ،1984،صفحة30). وتعد فترة تأسيس مجلس الاعمار عام 1950 وهي اعلى هيئة تخطيطية في البلد الدور المؤثر في عملية التمية الاقتصادية والتي تعد البداية الفعلية في التدخل الحكومي للتنمية الصناعية من خلال وضع الخطط الاقتصادية وتمثل الخطة التنموية (1953-1957) اول خطة اقتصادية خمسية في تاريخ العراق (مراد،2018،صفحة 5) ،وتضمنت ارصاد مبلغ مخصص لقطاع الصناعة (48,1) مليون دينار وبنسبة (16%) من اجمالي التخصيصات.

وقد تم انجاز عدد من المشاريع الصناعية كما تظهره الخريطة (1):

1-ثلاثة مشاريع صناعية تم انجازها في محافظة الموصل والتي شملت (ا- معمل النسيج القطني ب- معمل سمنت الرافدين ج- مصفى القيارة).

2-معمل النسيج الصوفي (معسكر الرشيد) شهداء الجيش في بغداد عام 1954.

3-معمل اسمنت سرجنار في السليمانية 1957.

4-معمل اسمنت الفرات في قضاء الهندية في محافظة كربلاء 1957.

5-مصفى الفتية في البصرة 1955.

6-مصفى الدورة في بغداد 1955.

فضلا عن ازدياد نشاط المصرف الصناعي مما ساهم في انشاء (115) معملا للقطاع الخاص في بغداد وبعض المحافظات. وبعد قيام ثورة 14 تموز 1958 والتحول الى النظام الجمهوري ثم الغاء مجلس الاعمار وتأسيس وزارتي التخطيط والصناعة اذ تولى مجلس التخطيط وضع الخطط الاقتصادية للبلد ، وهنا سنركز على نموذجين من الخط

التنموية فقط تلافيا لتكرار هذه المعلومات والموجودة في بعض الكتب والدراسات المتعلقة في جغرافية الصناعة وذلك لبيان تطور ونمو الصناعة الوطنية.

وتعد الخطة الخمسية (1965-1069) من الخطط المهمة اذ ازداد نصيب النشاط الصناعي من التخصيصات المالية بلغ (187,2) مليون دينار وبنسبة(53,5%) والتي انجزت المشاريع الصناعية في هذه المدة وهي: كما يتضح ذلك في الخريطة(2)

1-مجمع الصناعات الميكانيكية في الاسكندرية في محافظة بابل .

2-معمل الحرير الصناعي في قضاء الهندية في محافظة كربلاء .

3-معمل النسيج القطني في الكوت ومعمل طابوق محافظة واسط .

4-معمل ادوية سامراء في محافظة صلاح الدين .

5-معمل البطاريات العراقية في الوزيرية في بغداد .

6-معمل الدراجات العراقية في المحمودية .

خريطة رقم (1)

توزيع المشاريع الصناعية المنجزة في الخطة الخمسية (1953-1957)

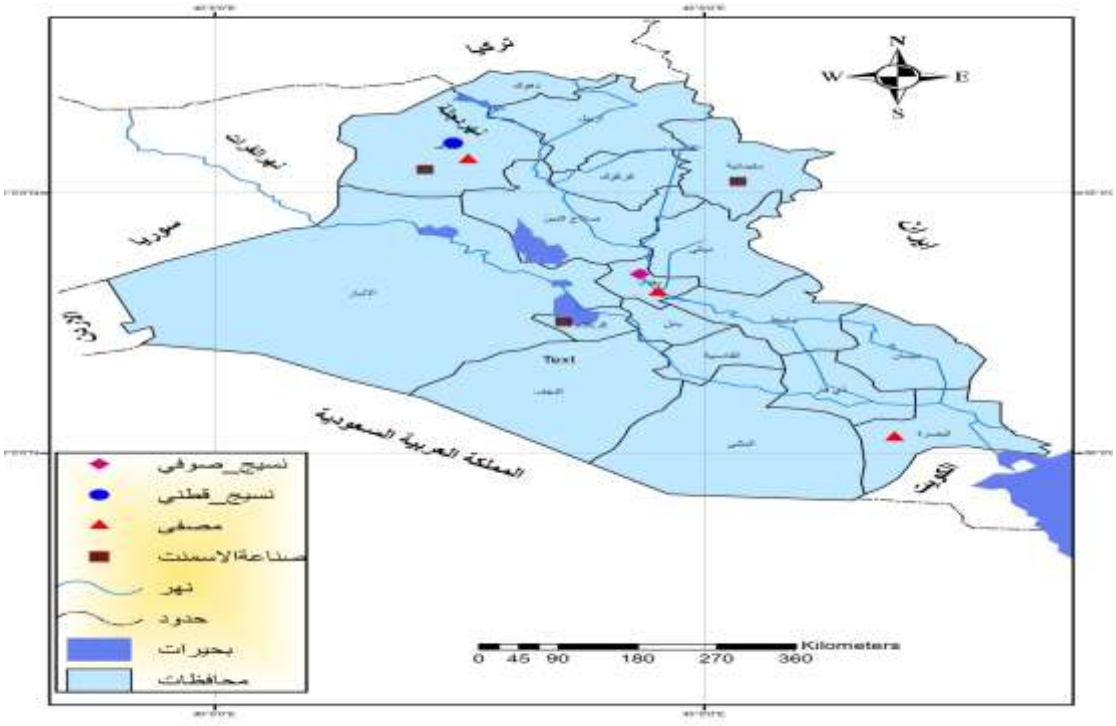

المصد

در: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، قسم النظم والمعلومات الجغرافية (G.I.S) ، خريطة العراق الادارية، بغداد، 2015.

خريطة رقم (2)

توزيع المشاريع الصناعية المنجزة في الخطة الخمسية (1965-1969)

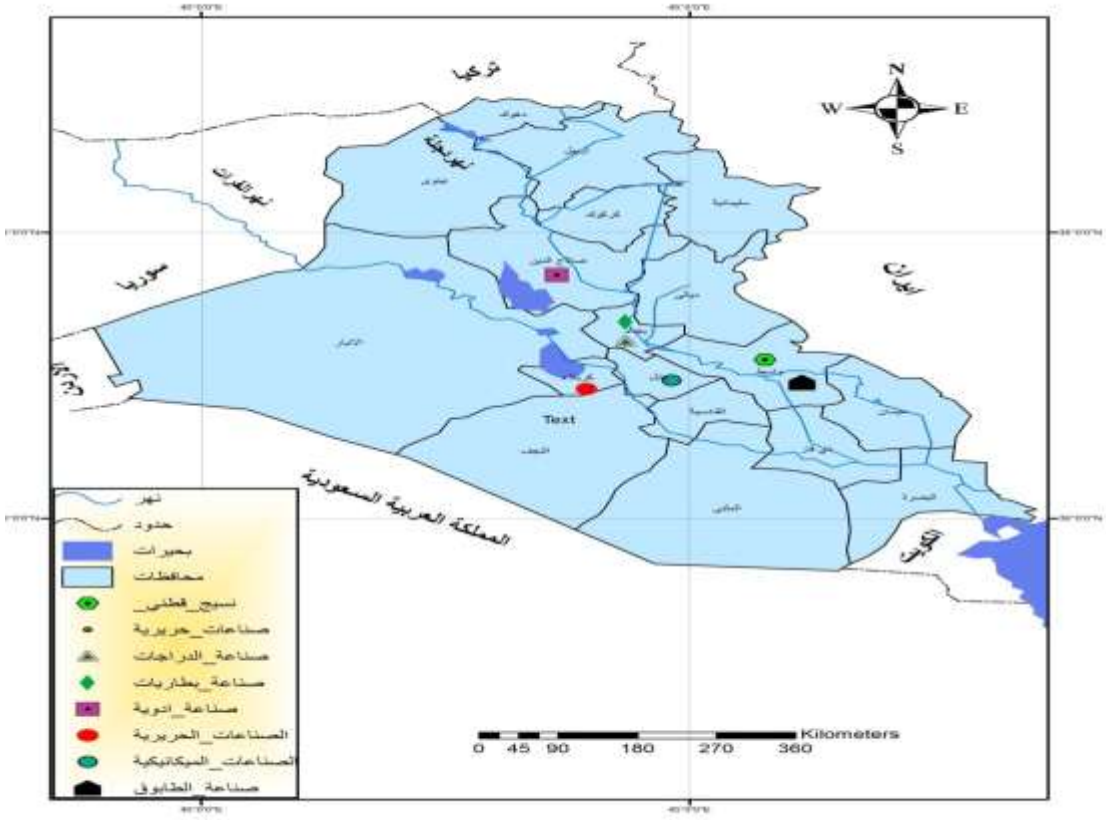

المصدر:- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، قسم النظم والمعلومات الجغرافية (G.I.S) ، خريطة العراق الادارية، بغداد، 2015.

ومن الخطط التنموية الخمسية المهمة والتي انجزت فيها العديد من المشاريع الصناعية والتوجه نحو الصناعات الثقيلة وهي الخطة التنموية (1976-1980) اذ بلغ تخصيصات النشاط الصناعي (4490) مليون دينار وبنسبة (37%)من اجمالي تخصيصات الخطة الاقتصادية . وقد تمثلت بالمشاريع الصناعية التالية وهذا يتضح في الخريطة (3) :-

1-انشاء منطقة الزبير الصناعية في البصرة والتي تضمنت الصناعات التالية :(ا- معمل الحديد والصلب ب- الصناعات البتروكيميائية ج-صناعة الاسمدة الكيمياوية).

2-معمل لصناعة الالمنيوم ومعمل للنسيج الصوفي في محافظة ذي قار .

3-معمل للصناعات المطاطية (الاطارات) ومعمل النسيج القطني في محافظة الديوانية .

4-معمل النسيج الصوفي في محافظة اربيل .

5-معمل صناعة السكر في السليمانية .

وعلى اساس ما تقدم لهذه النماذج من الخطط الخمسية التنموية والتي ساهمت في النمو الصناعي وبالتالي دورها في التنمية الاقتصادية للبلد ومن ثم تنويع اقتصادياته وتحديدا في المحافظات الفقيرة في وسط وجنوب العراق حيث كانت لهذه المشاريع الصناعية دورا مهما في الحد من المشاكل التي تعانيها ومنها البطالة لقلة فرص العمل والهجرة وبالتالي استقرار هذه المحافظات من هذه المشاكل ومثال ذلك ينطبق على محافظة الديوانية والتي كانت تعاني من هذه المشاكل فبعد اقامة مجموعة من المشاريع الصناعية الكبيرة التابعة للقطاع العام والتي ذكرت اعلاه في الخطط الخمسية فضلا عن مشاريع القطاع الخاص مما ساهم في توفير فرص عمل للآلاف من الايدي العاملة في المحافظة والحد من الهجرة . وعلى اساس الخطط التنموية الاقتصادية التي من خلالها تم انجاز الكثير من المشاريع الصناعية ولكافة القطاعات الصناعية يوضح في الجدول (1) (المعموري،2012، صفحة65) عدد المؤسسات الصناعية واعداد العاملين فيها ونسبة كل منهما وفي نفس الوقت يوضح فيها البنية الصناعية المتميزة في البلد.

خريطة رقم (3)

توزيع المشاريع الصناعية المنجزة في الخطة الخمسية (1976-1980)

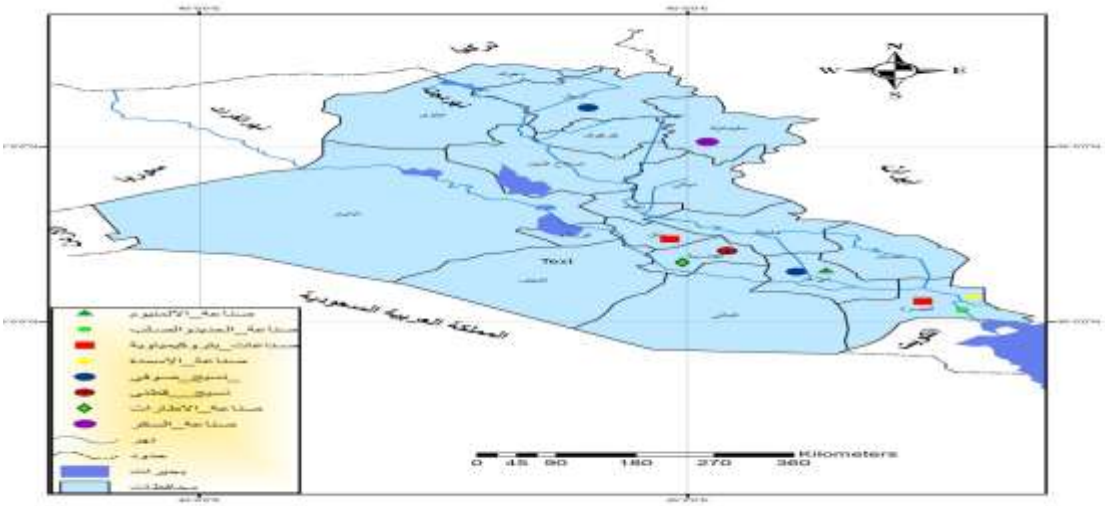

المصدر:- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، قسم النظم والمعلومات الجغرافية (G.I.S) ، خريطة العراق الادارية، بغداد، 2015.

جدول رقم (1)

عدد المؤسسات الصناعية والعاملين فيها ونسبة كل منهما حسب القطاعات الصناعية في العراق لعام1990

القطاعات الصناعية	عدد المؤسسات الصناعية	%	عدد العاملين	%
الغذائية والمشروبات والتبوغ	209	25,39	53827	3,80
المنسوجات والملابس والجلود	136	16,52	40677	23,28
الخشبية والاثاث	22	2,67	763	0,44
الورقية والطابعة والنشر	44	5,34	7,199	4,12
الكيماوية	171	20,79	19761	11,31
الانشائية	184	22,37	33118	18,96
المعدنية الاساسية	1	0,12	4326	2,45
الميكانيكية والهندسية والكهربائية	56	6,80	15071	8,62
المجموع	823	100	174742	100

المصدر:- محارب خلف المعموري، البطالة في العراق ودور النشاط الصناعي في الحد منها للمدة (1980-2008)،اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية التربية ابن رشد جامعة بغداد (غير منشورة)،2012، ص65. اما مشاريع القطاع الخاص الصناعية الصغيرة الحجم ولجميع قطاعاتها الصناعية ولنفس المدة فقد بلغت (16596) (محمود،2017،صفحة 93) علية فقد ساهمت هذه المشاريع الصناعية سواء العائدة للقطاع العام او القطاع الخاص في تنويع اقتصاديات البلد وخاصة في المحافظات الفقيرة

والطاردة للسكان وخاصة النشيطين (القوى العاملة) قبل وما بعد منتصف القرن الماضي بحثا عن فرص العمل وبعد تأسيس العديد من المشاريع الصناعية الكبيرة والعائدة للقطاع العام ومنها معمل اطارات الديوانية ومعمل الغزل والنسيج القطني ومعمل البان ومعملي لصناعة الطابوق الحديث فضلا عن مصانع القطاع الخاص الذي بلغ عدها (185)مصنع مما ساهمت في الحد من ظاهرة الهجرة واستقرار المحافظة وتوفير فرص العمل وهذا يتضح من الجدول (2) (محمود،2017،صفحة 100).

جدول رقم (2)

البنية الصناعية واعداد المؤسسات الصناعية والايدي العاملة والقيمة المضافة في محافظة الديوانية لعام 1999

القطاعات الصناعية	عدد المؤسسات الصناعية	عدد العاملين	القيمة المضافة
الغذائية والمشروبات	5	352	603,292
النسيجية والخياطة	4	2964	1913,292
البتروكيمياوية والمطاط	4	1187	4901,238
الانشائية	5	400	294,113
المجموع	18	4903	7711,935

المصدر:- رحمن رباط الايدامي، التحليل المكاني للصناعات الغذائية في محافظة القادسية ،رسالة ماجستير، جامعة القادسية، كلية الآداب، (غ م)،2015، جدول 5،ص28 .

ويتضح من الجدول (2) ان لهذه المؤسسات الصناعية دورا مهما في تنويع اقتصاديات المحافظة ما تقدمه من وفورات اقتصادية فضلا عن توفير فرص عمل لألاف من القوى العاملة وبالتالي ادت الى استقرار المحافظة والحد من هجرة مواطنيها .

وكما يتضح من الجدول (3) القيمة المضافة المتحققة للصناعة الوطنية (الايدامي ،2015 ، صفحة28) وما حققته كواردات لخزينة الدولة تسهم في التنمية الاقتصادية الشاملة للبلد وفي الموازنات التشغيلية وتعد مدة السبعينات من ابرز المدد الزمنية لمساهمة الصناعة في تعزيز ايرادات الدولة وهذا يتضح من الجدول (3) .

جدول (3)

القيمة المضافة للإنتاج الوطني للصناعة العراقية للفترة (1970-2015)

السنوات	القيمة المضافة
1970	163100000
1975	299075000
1980	1267725000
1985	868470000
1990	1137375000
1995	35215000
2000	863543000
2005	3532867360
2010	3563076,2
2015	4235550

المصدر: وزارة التخطيط ،المجاميع الاحصائية ،الجهاز المركزي للإحصاء ،الاحصاء الصناعي ،للسنوات (1971-2016). ويتضح من الجدول (3)هنالك تباين واضح في المدة الممتدة ما بين (1970-2000) في اقيام الناتج المحلي الاجمالي حيث بلغ اعلاه في عام 1980 والتي بلغت (1267725000) دولار والتي شكلت (8,3%) للواردات الاقتصادية للبلد فيما جاءت قيمة الناتج الاجمالي للصناعة في سنة 2015 اذ

بلغت(4235550) دولار والتي شكلت (1,9%) (الايدامي ،2015 ، صفحة33) لهذا اصبحت مساهمة الصناعة في هذه الفترة ضئيلة جدا ولاينسى ان الفترة ما بعد 2014 كان يواجه العراق حربا شرسة مع الارهاب الداعشي مما اثر على الوضع الاقتصادي للبلد وتراجع الصناعة الوطنية وتوقف معظم المؤسسات الصناعية سواء كانت للقطاع العام ام القطاع الخاص.

المبحث الثاني : The second topic

تراجع الصناعة الوطنية وتدهورها مابعد 2003 :

The national industry decline and its decline after 2003

تعد من اصعب المراحل في تاريخ الصناعة الوطنية في العراق مابعد عام2003 والتي يمكن القول بان جميع مجالات التنمية وخاصة التنمية الصناعية في معظمها متوقفة بعد تدمير البنى التحتية ومنها المؤسسات الصناعية فضلاً عن عملية النهب والسلب التي تعرض لها البلد ،ان عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي يجعل عملية استمرار التنمية وتطوير المؤسسات الصناعية امرا صعبا وبنفس الوقت نفسه ادت الى تراجع اسهام الصناعة الوطنية في الناتج الاجمالي من (8,3%)عام 1980 الى (1,9%) عام 2005،ان هذا التراجع يرجع الى مدة الاحتلال الامريكي للعراق مابعد عام 2003 مما ادى الى انهيار مؤسسات الدولة بكاملها وادارة البلد من قبل الامريكان حتى تشكيل الحكومة المؤقتة 2004 ومن ثم تشكيل الحكومة الدائمية بعد انتخابات 2005 وما تبعه حكومات متعاقبة عن طريق الانتخابات والتي تتسم بضعف الادارة وسيادة الفساد الاداري والمالي وغياب القانون ،فضلا عن الوضع الامني الهش وسيطرة الارهاب على اجزاء كبيرة من البلد خاصة بعد 2014 وتوقف معظم الانشطة الاقتصادية ومنها الصناعة .

واصبح البلد سوق مفتوح على مصراعيه للمنتجات الصناعية والزراعية واصبح العراق بلدا ريعيا يعتمد على 90% من وارداته من تصدير النفط مما زادت المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وزيادة الجريمة وظاهرة البطالة ومع ذلك جرت محاولات لإعادة العمل بالمنشات الصناعية الكبيرة حيث اعدت خطة للتشغيل الفوري وتم الحصول على قرض قدره (75)مليار دينار عراقي للشركات الاستراتيجية وبذلك تم تشغيل شركة السمنت العراقية والجنوبية

وشركة الفوسفات والاسمدة كما تم اجراء مسح شامل للشركات الصناعية التحويلية لتحديد الكلف المطلوبة لتأهيل بقية الشركات والتي قدرت بحوالي (2250) مليار دينار الا ان المبالغ التي تم الحصول عليها من خلال الموازنة الاستثمارية لعامي (2006-2007)بحدود (14) و(42) مليار دينار على التوالي وهذه المبالغ لا تتناسب والحاجة الفعلية للإعادة تأهيل مشاريع القطاع العام وخلال عام 2008 تم رصد مبلغ (668) مليار دينار من الموازنة الاستثمارية كان لها اثر واضح في تأهيل الشركات وادخال الخطوط الانتاجية اللازمة للنهوض بالصناعة العراقية (الايدامي ،2015 ، صفحة38). وعلى الرغم من هذه التوجهات لإعادة تأهيل المؤسسات الصناعية الا ان هنالك الكثير منها متوقف او بعضها يشتغل بحيث انتاجها لا يسد اجور العاملين سوى (20%) من قيمة الانتاج والباقي تدفع من قبل وزارة المالية وهذا الحال ينطبق على معمل الجلود ومعمل الزيوت ومعامل النسيج وغيرها من المعامل ، (محمود،2017،صفحة 107) والجدول (4) يظهر منه عدد الشركات العاملة وفقا للقطاعات الصناعية وفق تصنيف وزارة الصناعة والمعادن .

جدول (4)

عدد الشركات والعاملين فيها العائدة للقطاع العام وفقا للقطاعات الصناعية لسنة 2015

القطاعات الصناعية	عدد الشركات	%	عدد العاملين	%
الصناعات الميكانيكية	17	24,3	39702	31
الصناعات الكهربائية	8	11,4	14055	11,1
الصناعات النسيجية	7	10	19233	15
الصناعات الكيمياوية	9	12,9	13914	10,9
الصناعات الغذائية	6	8,6	14377	11,2

الصناعات البتروكيماوية والاسمدة	5	7,1	7016	5,5
الصناعات الانشائية	18	25,7	19770	15,4
المجموع	70	100	128067	100

المصدر: ذكرى عادل محمود، دور نظم المعلومات الصناعية وتكنولوجية الاتصالات في تطوير الصناعة وتسويقها في العراق (دراسة تطبيقية في شركة ديالى العامة) اطروحة دكتوراه ، جامعة ديالى، كلية التربية ، (غ م)، 2017، ص102 .

ولبيان الاهمية الصناعية في الناتج الاجمالي وهذا ما يتضح من الجدول (3) فيما يخص القيمة المضافة والمتحققة فهنالك تباين واضح ما بين السنوات المشار اليها في الجدول وان الاتجاه الخطي للسلسلة الزمنية يشير الى النمو الموجب للسنوات الاولى ويمكن تفسير هذه المراحل من النمو والتراجع ربطا بالمراحل السياسية القائمة آنذاك وتأسيسا علية نلاحظ الاتي :

اولا : المدة (1970-1980) اتسمت هذه المرحلة بالإيجابية اذ شهدت نموا تماشى مع التوجه الاقتصادي والاستقرار السياسي خاصة بعد تأميم الثروات النفطية وارتفاع اسعار النفط بعد عام 1973 اذ نمت القيمة المضافة للصناعات الكبيرة من (163100000) دولار عام 1970 الى (1267725000) دولار عام 1980 ، بنسبة نمو سنوية بلغت (93%) وبذلك تعد هذه المرحلة مرحلة نمو للصناعة الوطنية اولى .

ثانيا : المدة (1985-1990): في هذه المدة نمت القيمة المضافة نسبيا اذ ازدادت من (868470000) دولار عام 1985 الى (1137375000) دولار عام 1990 بنسبة نمو سنوية (3,4%)وهذه تعد المرحلة نمو ثانية في تطوير الصناعة الوطنية.

ثالثا : المدة (1995-2000) هذه المدة تزامنت الحصار الاقتصادي وتدهور قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار اذ تعد هذه المدة مرحلة ثالثة فنمت فيها القيمة المضافة من (35215000)دولار عام 1995 الى (863543000) دولار عام 2000 بنسبةنمو90%

رابعا : المدة (2005-2015) جاءت المدة بعد سقوط النظام البائد وهي امتداد للحصار الاقتصادي والذي تم رفعه عام 2013 وهي من مراحل التراجع الصناعي وتوقف معظم المؤسسات الصناعية الكبيرة وتعرض معظمها الى السلب والنهب للآلات والمكائن الصناعية وفيها تراجعت القيمة المضافة من (3532867360) دولار عام 2005 الى (4235550) دولار عام 2015 بنسبة تراجع سنوية بلغت 19,5% .

وتأسيسا على ما تقدم يتضح ان هنالك عوامل داخلية وخارجية ساهمت في تراجع وتدهور الصناعة العراقية وبقاء العراق بلد ريعي يعتمد على واردات النفط وتوقفت معظم النشاطات الاقتصادية ومنها الصناعة والزراعة وانفتاح السوق العراقية للمنتوجات الاجنبية والعربية لصالح مسؤولين متنفذين لا يهمهم تطور وتنمية البلد والمصلحة العامة وهذا يتم وفقا لأجندة خارجية ومنها دول الجوار والتي من اهدافها اضعاف البلد بكافة قطاعاته الاقتصادية والاجتماعية .

النتائج والتوصيات Results and Recommendations

النتائج :Results

تأسيسا على ما تقدم في هذا البحث نستنتج ماياتي :

1-تعد المدة مابعد تأسيس الدولة العراقية عام 1921 بداية انطلاق القطاع الخاص للنشاط الصناعي وكانت للتشريعات والقوانين الصادرة عن الجهات الحكومية دورا مؤثرا في بناء القاعدة الصناعية للبلد ويعد قانون رقم (14) لسنة 1929 الاثر الكبير في تطوير الصناعة الوطنية وفي تشجيع المستثمرين المحليين لتوظيف راس اموالهم في النشاط الصناعي لما لهذا القانون من امتيازات واعفاءات ضريبية عن الرسوم الكمركية للأجهزة والمكائن الصناعية وكذلك مستلزمات الانتاج من المواد الاولية وكذلك عن الاجور والارباح وعلية ازدادت عدد المؤسسات الصناعية من(8) عام 1929 الى (96) مؤسسة عام 1945.

2-وكما يعد تأسيس المصرف الزراعي –الصناعي عام 1936 كمؤسسة مالية مساهمة في تطوير وتنمية الصناعة الوطنية من خلال اقراض المستثمرين وابداء التسهيلات في استيراد مستلزمات الانتاج الصناعي وبعد انفصال المصرف الى مصرفين صناعي

وزراعي عام 1945 اصبح لكل واحد دور مؤثر في النشاطين الزراعي والصناعي ومن ثم زيادة الروابط فيما بينهما .

3-ان لتأسيس مجلس الاعمار عام 1950 وهي اعلى هيئة تخطيطية في البلد كان له الدور المؤثر في التمية الاقتصادية والاجتماعية والتي تعد البداية الفعلية في التدخل الحكومي للتنمية الصناعية من خلال وضع الخطط الاقتصادية الشاملة وتعد الخطة التنموية الخمسية (1953-1957) اول خطة اقتصادية شاملة ومنها ما يخص القطاع الصناعي والتي تم انجاز العديد من المشاريع الصناعية في بغداد وبعض محافظات العراق لتنميتها وتنويع اقتصادياتها .

4-كان للنشاط الصناعي دورا مهما في الناتج الاجمالي للبلد ما بعد تغير نظام الحكم بعد ثورة14 تموز1958 والتي تلتها وعلى اساس الخطط التنموية الاقتصادية ثم تطور في النمو الصناعي وازدياد اعداد المؤسسات الصناعية وتوزيعها في كافة محافظات العراق مما ساهمت في تنويع اقتصادياتها واستقرار سكانها والحد من ظاهرة الهجرة من خلال توفير فرص العمل لقواها العاملة . وكما تعد فترة السبعينات وحتى نهاية القرن الماضي دورا مهما في توفير الوفورات الاقتصادية وهذا ما اتضح في ارتفاع القيمة المضافة الى (127725000) دولار عالم 1980 علما كان سعر الدينار العراقي في تلك الفترة (3دلار) امريكي مما ادى الى تطور اقتصاد البلد وتنوعه وتحقيق الرفاهية للمجتمع بكافة فئاته.

5-فيما جاءت المدة مابعد عام 2003 وهي مدة الاحتلال الامريكي للعراق وسقوط النظام البعث البائد وهي تعد فترة التراجع الصناعي وتوقف معظم المؤسسات الصناعية الكبيرة العائدة للقطاع العام وكذلك الخاص وتعرضها الى السلب والنهب وانفتاح السوق العراقية للمنتوج الاجنبي وهذا بفعل عوامل داخلية وخارجية مقصود وبالرغم ذلك لا يشكل الانتاج الصناعي الا شيء قليل لا يتعدى سوى (20%) لا يكفي لسداد اجور العاملين بحيث تتحمل وزارة المالية دفع اجور بقية العاملين وهذا يشكل عبء على اقتصاد البلد وحتى المتحقق من القيمة المضافة لبعض الصناعات المنتجة ليس لها تأثير اذ بلغت في عام 2005 (3532867360)دولار وعند حساب سعر الصرف للدينار العراقي مقابل الدولار

الامريكي والذي بلغ في تلك الفترة بحدود (200) الف دينار مقابل دولار واحد وعلية لا تشكل اهمية اقتصادية تذكر وبالتالي اصبح بلد ريعي معتمدا على الواردات النفطية .

التوصيات :Recommendations

1-من الضروري التنسيق بين الوزارات المعنية التخطيط والمالية والصناعة وضع الخطط الاستراتيجية لتأهيل جميع المؤسسات الصناعية الكبيرة العائدة للقطاع العام والمختلط واعادتها للعمل وتطوير المؤسسات الاخرى التي تعمل لمواكبة التطور الحاصل في العالم وذلك للحد من ظاهرة البطالة وتوفير فرص العمل .

2-يجب على الحكومة والبرلمان اصدار تشريعات وقوانين لتفعيل وتشجيع وتنمية القطاع الخاص كقانون رقم (14) لعام 1929 والخاص بالإعفاءات الضريبية ليكون له الدور المؤثر في اقتصاد البلد وكذلك في توفير فرص العمل لجميع القوى العاملة العاطلة وبالتالي يساهم في استقرار البلد وتنميته نحو الافضل .

3-ضرورة تشجيع الصناعة الوطنية واعادتها الى سابق عهدها وافضل من خلال اتباع بعض الاجراءات ومنها رفع الرسوم الكمركية على جميع البضائع الاجنبية الداخلة الى الاسواق المحلية فضلا عن تطوير وكفاءة المنتوج المحلي مما يشجع المستهلك وكسب الثقة للصناعة الوطنية من خلال دعم الدولة في كافة مفاصل النشاط الصناعي وبقية الانشطة الاقتصادية الاخرى وخاصة التي لها روابط صناعية ومنها الزراعة وخدمات البنى التحتية.

المصادر:- References

1-ذكرى عادل محمود، دور نظم المعلومات الصناعية وتكنولوجية الاتصالات في تطوير الصناعة وتسويقها في العراق (دراسة تطبيقية في شركة ديالى العامة) اطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة ديالى (غ م)، 2017 .

2-رحمن رباط الايدامي، التحليل المكاني للصناعات الغذائية في محافظة القادسية ،رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة القادسية، (غ م)، 2015 .

3-عمران بندر مراد، سياسات التنمية الصناعية في العراق، بحث القي في المؤتمر السادس لكلية التربية ابن رشد للعلوم الانسانية، نيسان 2018 .

4-عبد خليل فيصل، واحمد حبيب رسول، جغرافية العراق الصناعية، مطابع جامعة الموصل، 1984.

5-محارب خلف المعموري، البطالة في العراق ودور النشاط الصناعي في الحد منها للمدة (1980-2008)، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية التربية ابن رشد جامعة بغداد، (غ م)،2012 .

6-وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، قسم النظم والمعلومات الجغرافية (G.I.S) ، خريطة العراق الادارية، بغداد، 2015.

7-وزارة التخطيط، المجاميع الاحصائية، الجهاز المركزي للإحصاء، الاحصاء الصناعي، للسنوات (1971-2016).

Sources:

1- DHkra Adel Mahmoud ,The role of industrial information systems and communication technology in the development and marketing of industry in Iraq (An applied study at the Diyala state company) PhD thesis ,Faculty of Education ,Diyala University,GM,2017.

2-Rehman Ribat Idami, Spatial analysis of the food industries in AL-Qadisyah Governorate, Master Thesis, College of Arts, AI-Qadisyah University , GM, 2015.

3-Imran Bandar Murad , Industrial Development policies in Iraq, Research conducted at the sixth conference of the faculty of Education Ibn Rushd for Human Sciences ,April,2018.

4-Abad Khalil Faisal, Ahmed Habib Rasol, Industrial Geography of Iraq University of Mosul presses, 1984.

5-Maharb Khalaf Al Mamouri,Unemployment in Iraq and the role of industrial activity in limiting it of the period (1980-2008) PhD

thesis submitted to the College of Education lbn Rushd university of Baghdad, (GM)2012.

6- Ministry of planning ,Central statistical Organization, Systems and Geographic in formation Division (G.I.S),map of lraq administrative Baghdad ,2015.

8- Ministry of planning , Statistical totals ,the Central Bureau of statistics Industrial Statistics for the years (1971-2016) .

National Industry and its developmental role in Iraq

Prof Dr. Omran Bender Murad **dr. Shaimaa Hussein Salih**

University of Baghdad College of Education – Ibn Rushd For Human Sciences Department of Geography
Omran.b@ircoedu.uobaghdad.edu.iq
Shaimaa.h@ircoedu.uobaghdad.edu.iq

Abstract:

The Period of Founding Reconstruction Board in 1950 in Iraq was Considered the Starting point in adopting many developmental projects including Industry together with distributing these projects into different geographical poor governorates for the purpose of developing these projects economically. On the one hand, the 70'S is considered the period of flourishing Iraqi Industry in particular and International and local market places in general. This fact led to an increase in Added value and diversification of economic abundance as well as an Increase in employment opportunities for lab our force throughout Iraqi Governorates and the importance of heavy industry orientation including Mechanical Industry, Iron and steel and Petrochemicals. On the other hand, the 80'S is considered the beginning of economic decline due to the absurd wars and sanctions ending with the American occupation in 2003 where the real deterioration emerges for all economic activities. Accordingly, the country economy became Revenue generating economy which is based on oil imports with (90%) which has aggravated the problems of the country. Most notably, an increase in unemployment, and opening all local Markets for foreign products due to internal and external factors have weakened the country with all its economic sectors.